بأقلامهم

بقلم
قاسم قصير*

على أبواب نهاية العام 2020: هل ينتهي العذاب وكيف؟

يمكن القول وفي اختصار: كان العام 2020 عام الكوارث في لبنان والعالم. قد لا نستطيع تعداد كل الكوارث والازمات التي شهدناها. لكن يكفي كارثة انفجار مرفأ بيروت وتداعياتها الخطيرة وما اسفرت عنه من شهداء وجرحى ودمار واوضاع اقتصادية صعبة، كذلك الانفجارات والحرائق التي امتدت الى العديد من المناطق اللبنانية وتركت اثارا كارثية. يضاف الى هذه الكوارث انتشار فيروس كورونا في لبنان والعالم، وما ادى اليه من نتائج كارثية صحية واقتصادية ومالية واجتماعية، وهناك احصاءات خطيرة حول انتشار الفقر والجوع وعدد العاطلين عن العمل في كل العالم.

كما عشنا هذا العام اثار الازمة السياسية والاقتصادية والمالية، لاسيما بعد انطلاق الحراك الشعبي في السابع عشر من تشرين الاول من العام الماضي، وما زلنا نعيش في اجوائها الخطيرة ما دفع الكثير من السياسيين والمحللين والديبلوماسيين والمسؤولين اللبنانيين والعرب والاجانب الى التحذير من زوال لبنان او انهياره اذا لم يتم تدارك الاوضاع والتوصل الى اتفاق سياسي وخطة للاصلاح المالي والاقتصادي، وصولا الى الاتفاق على مشروع كامل للاصلاح السياسي واقامة عقد سياسي جديد.

بسبب هذه الكوارث، اصبحنا ننتظر جميعا نهاية العام 2020 على امل في ان يحمل الينا العام الجديد بعض الامل والتفاؤل بمستقبل افضل، سواء من خلال التوصل الى علاج او عقار جديد لمواجهة فيروس كورونا، او التوصل الى حلول للازمات السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية.

لكن على الرغم من كل هذه الكوارث والازمات التي عشناها، فانه لا يمكن الاكتفاء بالصور السلبية لما جرى. ففي مواجهة هذه الكوارث والازمات، برزت صور ومشاهد رائعة من التضامن الانساني والتعاون والتكافل لمواجهة الاوضاع الصعبة سواء في مواجهة كارثة انفجار المرفأ او خلال التصدي لانتشار فيروس كورونا، لاسيما على صعيد الجسم الطبي والتمريضي. كما بدأنا نشهد اشكالا جديدة من التكيف العلمي والاجتماعي والمعيشي والثقافي مع واقع انتشار الفيروس وكيفية مواجهته.

على ضوء ذلك، المطلوب ليس انتظار العام الجديد (2021) كي نفتح ابواب الامل والتفاؤل، لان الاوضاع الجيدة لا تصنع بالامنيات والانتظار بل من خلال العمل والجهد المتواصل، والازمات السياسية والاقتصادية والمعيشية والامنية لا تحل من خلال الجلوس في المنازل وانتظار الحلول من الخارج، بل المطلوب منا جميعا التكاتف والتعاون والعمل الحثيث كي ننجح جميعا في الصمود اولا، والوصول الى حلول عملية لما نعاني منه.

الطريق الاقصر كي نستطيع الصمود وحماية وطننا من الانهيار والتوصل الى حلول للازمات، هو الحوار الوطني والداخلي من دون ان ننتظر ان يأتي احد من الخارج كي يجمعنا ويدعونا الى الحوار والتعاون. ليس المطلوب الانتظار كي تأتي الحلول وكي يكون العام المقبل افضل، بل ان نتحول جميعا الى ورشة عمل وطنية في كل الاتجاهات كي نعيد بناء وطننا على اسس متينة انطلاقا من اتفاق الطائف والدستور، خصوصا وان لدينا مؤسسات دستورية متكاملة يمكن الانطلاق منها، ولدينا مؤسسات امنية وعسكرية وصحية واجتماعية نجحت في الحفاظ على الوطن، وقدمت التضحيات في سبيل الدفاع عنه وساهمت في مواجهة العديد من التحديات المختلفة، لاسيما عودة التطرف والارهاب مجددا الى لبنان.

على الرغم من كل المآسي التي حملها الينا العام 2020، فاننا لا نزال نأمل في ان ننجح في الخروج منها، وان ندخل الى العام الجديد بكل ثقة واطمئنان، وهذا مرتبط بنا كلبنانيين من خلال تعاوننا وعبر الجلوس الى طاولة الحوار كي نصنع لبناننا الجديد.

فهل ننجح في التحدي الجديد؟

هذا ما على الجميع العمل من اجله.

---

* صحافي وكاتب سياسي

ضيف العدد

بقلم الدكتور
وليد صافي*

هل تضيع فرصة الإنقاذ؟

لم يسبق ان واجه لبنان منذ الاستقلال ازمة في هذا الحجم، حيث تتقاطع فيها الابعاد الوطنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، مع تحديات اقليمية ودولية ومتغيرات جيوسياسية معقدة. لا شك في ان انفجار الرابع من آب وتداعياته والانتشار الواسع لجائحة COVID 19، قد اضافا عوامل بالغة التعقيد على الازمة، التي من الممكن ان تتحول الى ازمة وجودية تشكل تهديدا للكيان اللبناني في مرحلة تشهد المنطقة فيها تحولات ستؤدي الى خريطة نفوذ جديدة مبنية على ميزان قوى جديد.

يتطلب عمق الازمة التي يمر فيها لبنان تحليلا علميا للاسباب البنيوية والظرفية التي تقف وراء هذه الازمة، لاسيما الازمة الاقتصادية وتداعياتها على الصعد كلها. ومن الواضح وجود تجاذبات مقلقة تؤكد غياب القراءة الموحدة لاسباب هذه الازمة وسبل المعالجة .

هذه التجاذبات ذات البعد السياسي حالت دون نقاش لطبيعة الاقتصاد، وضرورة قيام رؤية جديدة مبنية على القطاعات الواعدة، وعلى التحولات التي جرت في المحيط. كما حالت دون نقاش مشكلة تمركز معظم النشاطات الاقتصادية في بيروت ومحيطها. من المستبعد على اي حال، العودة الى النموذج السابق الذي يحتوي على تشوهات كبيرة، خصوصاً في مجال توزيع الثروة وتعميق الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين المواطنين وبين المناطق.

هذه القراءة المتباينة للازمة، انعكست بشكل واضح على الخطة التي تقدمت بها حكومة حسان دياب الى صندوق النقد الدولي، فبرز التباين في تحديد اسباب الازمة وفي الحلول المطروحة، وقد ترجم ذلك في ارقام الخسائر، والتي تفاوتت بين وزارة المال ومصرف لبنان وجمعية المصارف، وبالتالي في احتسابها وتحديد نسبة تحمل الاطراف المعنيين الاعباء الناجمة عنها، فبرزت المواقف واثيرت الاسئلة حول من يتحمل الاعباء؟ الدولة ام المصارف ام مصرف لبنان؟ واخذ كل فريق يقدم حججه.

شكل هذا التباين في قراءة اسباب الازمة وسبل معالجتها وانعدام الثقة الدولية بالحكومة، العقبة الاساسية في فشل المفاوضات مع صندوق النقد، وجاءت استقالة الحكومة والاعلان عن المبادرة الفرنسية بعد انفجار الرابع من آب لتعيد احياء الرهانات على فك العزلة العربية والدولية وقيام تفاهمات جديدة، تتيح تشكيل "حكومة مهمة" وفقا لما جاء في المبادرة الفرنسية التي تشكل الفرصة الاخيرة للانقاذ. بعد تعثر مصطفى اديب في تشكيل الحكومة وتكليف سعد الحريري مجددا، اعيد احياء الرهانات في امكان القيام بالاصلاحات المطلوبة، لاسيما في قطاع الكهرباء واعداد خطة واضحة ومتكاملة يتفق الاطراف المعنيون بها على توحيد الارقام وحجم الخسائر وطريقة توزيع الاعباء. وبالتالي إطلاق السياسات والاصلاحات المطلوبة، تمهيدًا للتفاوض مع صندوق النقد، والذي يشكل المعبر الوحيد الذي يتيح للدولة الحصول على المساعدات والقروض، واعادة بناء الثقة وجذب الاستثمارات واحياء مؤتمر سيدر .

لا شك في ان الآمال والرهانات على تشكيل حكومة تتفق مع المبادرة الفرنسية، تواجه تحديات كبيرة وتكاد ان تتلاشى، لذلك اسئلة عدة تطرح نفسها:

هل تبقى من مساحة للحسابات العقلانية تتيح التخلي عن الحسابات الضيقة لمصلحة انقاذ لبنان؟

هل تبقى من فرص لانقاذ المبادرة الفرنسية والفصل بين العقوبات وتشكيل الحكومة لتحرير خطة الانقاذ أم ان الصراع سيستمر على حلبة تشكيل "حكومة المهمة" على قاعدة تكريس لعبة الاحجام والاوزان في مواجهة العقوبات وبالتالي تفشل مساعي التأليف ويبقى كل شيء معلقا؟

اذا افترضنا ان سوء تقدير ميزان القوى استمر، اتساءل: من يتمكن من ضبط الاثار المالية والاجتماعية في غياب الحلول وارتفاع نسبة الفقر المدقع؟ من يضمن ان لا يتحول لبنان ورقة مساومة في لحظة التحولات الكبرى وهل تكون على حساب سيادته واستقلاله؟

اخيرا هل من يربط تشكيل الحكومات بالعقوبات يدرك حجم آثار ضياع فرصة الانقاذ؟

---

* استاذ الدراسات العليا في الجامعة اللبنانية ـ كلية الحقوق والعلوم السياسية